٦

ليتنى ما كنتُ وزيراً!!

سوف أقف أمام تجربتى كوزير لأنى أعتقد لو أنها جملة استطرادية في هذه الأحاديث فأنا أعتقد أنها تجربة بالنسبة لى شديدة الأهمية.. فهى تجربة لم أردها وقد شرحت ذلك ولكنى في النهاية قبلتها وكان عندى إحساس في واقع الأمر وفي ذلك الوقت أننا أثقلنا على (جمال عبد الناصر) في مرحلة شديدة وصعبة عليه عصبيا ونفسياً وسياسياً ومن كل الزوايا وأولها تقديره أننا مقبلون في حرب الاستنزاف إلى نقطة حيوية وأساسية في مسار الحرب كلها.

obeikandl.com

وعلى أى حال فقد وافقت على منصب الوزير[1] ولدىّ تحفظات. وكان لدىّ انطباع مسبق عن الوزارات.. فأنا أعرف أن لقب وزير أصله فارسى والأصل في لقب وزير هو رجل يساعد كسرى ويحمل عنه أثقاله ويتولى ويتحمل عنه عقاب الظروف إذا فشل وهو رجل يمكن الاستغناء عنه وهو في خدمة كسرى.. وهى التى ظهر منها لقب وزير.. ويحمل بالأثقال ويتصرف.. وأظن أن معنى وزير أنه كما ورد في النص القرآنى في سورة طه (وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي (٢٩) هَارُونَ أَخِي (٣٠) اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي (٣١) وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي (٣٢) كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا (٣٣) وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا (٣٤) إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرًا) النص واضح فيه المساعدة.

لقب الوزير في مصر لقب مستجد فقد ظهر هذا اللقب في فارس وانتقل للخلافة العباسية الأولى والعصر العباسي الأول وهناك الوزراء المشهورون من البرامكة حتى من فارس.. مثل يحيى البرمكى وجعفر البرمكى ابنه ومن الوزراء هارون الرشيد.. وقد نكبوا لما أراد الخليفة أن يحملهم سوءات حكمه.اختفي اللقب تقريباً من التداول العام لكن ظهر في الخلافة العثمانية في إسطنبول وأضيفت إليه وزير أعظم وزير أفخم.. وأضيفت إليه ألفاظ أخرى للتضخيم.

وعندنا في مصر بدأ هذا المنصب في التفيعل أيام (محمد على) وكان يسمى منصب النُظارة.. وظل منصب الوزارة إلى الحماية البريطانية ولأول مرة ظهر لقب وزير لأنه أريد إشعار المصريين أن لقب المصريين ليس قاصرا على الخلافة ولكن مصر أصبحت مساوية لإسطنبول وبها وزراء يمارسون سلطة حكم ولكن بلا دولة.. لأننى أعتقد أن مشروع إنشاء الدولة تأخر ولا يزال متأخراً حتى هذا الوقت لأن معنى الدولة أكبر كثير من معنى السلطة.. فمن الممكن أن تمارس السلطة في حدود سيادة الدولة..

---

(١) هنا سنتوقف قليلاً للإشارة إلى شيءٍ هام.. وهو أن هيكل في هذا السياق قد تحدث في بعض الحلقات ذاكراً أنه قد جمع بين وزارتي الإرشاد القومى.. والخارجية في وقتٍ من الأوقات.. وبالبحث لم نجد تأكيداً لهذه المعلومة.. بل بالرجوع إلى سجل أسماء وزراء الخارجية في مصر لم نجد لهيكل ذكراً على الإطلاق.. وبتوسيع نطاق البحث قالت بعض المصادر المعايشة.. والمعاصرة عن قرب لتجربة الأستاذ في هذه المرحلة : أنه ربما كان يُسند إليه بعض المهام الدبلوماسية الخارجية بتفويض مباشر من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.. وكذلك الرئيس اللحق السادات - فترة صفاءهما القصيرة - لكن الجمع الرسمي بين المنصبين.. لم يحدث مطلقاً.. ولا ندرى هل كان الأستاذ يقصد قيامه ببعض مهام خارجية أوكلت إليه.. أم أنه أخطأ في ذكره لتلك المعلومة.. عموماً تركنا ما قاله الأستاذ على وضعه.. حتى لا يسقط السياق العام للحديث.

ولكن إذا كانت السلطة تمارس بعيداً عن فكرة الدولة ويكون كسرى حاضراً فيها أكثر من الشعب ويكون الوزير الذي يخدم كسرى يخدمه شخصياً وليس مسئولاً أمام الشعب بأى شكل من الأشكال هو رجل فوق الشعب يعينه السلطان الرئيس أو الملك حتى هذه اللحظة ولم يختلف حتى الآن وأظنه لم يختلف في العالم العربى كله إلا عندما ينشأ مفهوم الدولة الحقيقى المتعالى على أفراد يمسكون بذمام السلطة ويحكمون ويسمى أنفسهم حكومة.

وفي العالم الذي نشأت فيه الدولة تسمى جهاز السلطة فيه جهاز الخدمة العامة وليس جهاز الحكومة فكلمة الحكومة عندنا غليظة بقسوة.. ففي الفترة التى كنت فيها بالوزارة كان باستمرار في ذهنى أرى بعينى تجربة الوزراء.. فتجربة الوزارات كانت عندنا تجربة وزير انجليزى يدعى لورد سيسل عمل مستشاراً للنظارة المصرية وكان فيها.. مصطفي باشا فهمى.. ومحمد سعيد باشا وحتى سعد زغلول كان ضمن هؤلاء النُظار.

وظل لورد سيسل مستشاراً للنُظار في مصر منذ بدايات عام ١٩٠٤ وحتى ١٩١٦ حتى الحماية البريطانية.. وبالنظر إلى كيف كانت تتم معاملة النظار وكيف كان يأمرهم ويستبد بهم.. وهو موضوع من أول القرن الماضى وليس بالبعيد.. ولن أتحدث عما حدث في وقت محمد على ووقت إسماعيل ولا في وقت عباس ولا في وقت سعيد وكيف أن النظار لم يكونوا مصريين وعندما بدا أبناء الفلاحين من المصريين يتطلعون إلى منصب النظارة ويصبحون نظاراً.. أعتقد أن الصورة لم تكن تدعو.. فهناك من النظار وجدوا لديهم اختصاصات جاهزة وهى تقريباً محددة.. وأود القول إنه في اختصاصات السلطة في غياب الدولة يكون في مجالات وليس في اختصاصات محددة.. والسلطة التى كانت مخصصة على سبيل المثال والتى كانت أكبر سلطة راسخة هى سلطة الأمن.. والشرطة وبعدها سلطة الوقف التى كانت أراضى الأمير.. والوزارات بشكل أو بآخر كان عملها واضحاً.. ولكن بسبب غياب الدولة أُنشِأت وزارات واعتقد أنها كانت تعمل في عدة مجالات مختلفة.. والأمر كان يتوقف عادةً على وزير قوى أو ضعيف.. أو ناظر قوى أو ضعيف.. فمثلاً ناظر قوى مثل سعد زغلول باشا حينما يتحدث عن مجال التعليم تبدو نبرة صوته أعلى من المعتاد.. ووزير مثل طه حسين.. ويبدو أن لديه مشروعٌ يحاول تحقيقه.. وكانت هناك وقتها وزارات التعليم والداخلية والأوقاف.. وعارض

الانجليز أن يكون هناك وزارة للخارجية وقرروا أنه بعد الحماية أن مصر ليس لديها حماية انجليزية.. وأنا أزعم أن مصر لم تكن بها سياسة خارجية حتى جاءت الثورة.. لأنه أن تكون هناك علاقة أحادية واحدة وقضية واحدة مع دولة محتلة لنا فهذه ليست سياسة خارجية ولكن سياسة كفاح وطنى.. وكان لدينا وزير خارجية كفء في مرة من المرات وهو محمد صلاح الدين.

لكنه شخص.. واختصاصه محدد.. ومقصوراً على القضية المصرية والتفاوض مع الإنجليز.. وهذه لا تصنع علاقات خارجية.. وكانت لدينا سفارات في الخارج لكنها كانت في سلطة كسرى وفي سلطة الملك فؤاد أو (الملك فاروق).. وأهم من يتم تعيينهم في هذه السفارات يمثلون السلطان وكسرى في واقع الأمر.. ويمثلون أكاسرة دون فتوحات وأباطرة دون إمبراطوريات.. ولكنهم موجودون.. وهى عمليات في واقع الأمر مراسم.. وكان لدىّ انطباعات باستمرار ورأيت التسابق الذي كان يجرى قبل الثورة إلى منصب الوزير وأنا شاب في ذلك الوقت عائد من تغطية شئون المنطقة المحيطة بنا من أول البلقان وحتى غرب أفريقيا.. وكنت عائدا بتصورات وأحلام كبيرة.. ورأيت ما يحدث في مصر ورأيت أنه لا شىء يمارس من الوزراء إلا قلة.. وهناك بعض الاختصاصات محددة كالأمن.. وهم غير مسئولين أمام السلطة المصرية.. فواحد كإسماعيل شاكر باشا الذي كان ناظرا لسكة الحديد ولم تكن هناك حكومة تستطيع تغييره.. وأحمد عبدالوهاب باشا في وزارة المالية وأنا أعتقد أن هؤلاء كانوا وطنيين وقاموا بعمل لا بأس به لكنه في مجالات سلطة محددة ومحدودة والمسئول عنها تقريباً السلطة الحاكمة.. وهى في ذلك الوقت سلطة احتلال.

ما أود الاشارة إليه أنه لحظة أن يكون منطق الدولة مقتصراً على السلطة والدولة هى الحكومة فنحن أمام مشكلة.. لأنه هنا ستكون المرجعية في تقييم أو تحديد أى أداء أو أى مهمة هى من يملك السلطة.. وإذا كان الانجليز يملكونها فأى كلام في التفاصيل تجنى على واقع.

وعندما أصبحت وزيراً للإرشاد القومى.. وكنت أعرف ما الموجود.. وكبحت جماح أى انطباع قد يكون لدىَّ.. وتصورت أنه لا بد أن أُقدم على هذه المهمة حتى بالتشوق الطبيعى لصحفي يريد المعرفة والفهم قبل أن يعرض ما لديه على الناس.. وقمت بتجربة أظنها مستجدة بالنسبة لنا وفي الخارج.. فعلى سبيل المثال في الخارج في إنجلترا وفرنسا

هناك أحزاب تتابع الأداء الحكومى.. ففي إنجلترا هناك وزارة الظل حيث يكون وزراء المعارضة جاهزين.. والبديلون جاهزين وعلى اتصال بالبيروقراطية الدائمة ويستطيعون أن يجيئوا ويستأنفوا العمل.

أما عندنا فعندما يأتى أحد فلا تكون لديه أدنى فكرة عند اختصاصه المقبل عليه والوزير في الأصل لا بد أن يكون سياسياً ولا يصح أن يكون اختصاصيا فهنا معنى السلطة أكثر من أن يكون معنى السياسة ومعنى العمل السياسى والدولة وفكرة الدولة.

وتصورت وأنا آتٍ لهذه المهمة أن أبدأ بداية قد تكون مُستغربة.. ولذلك نظمت مجلساً استشارياً للوزير وأخذت له سبعة من مكتبى من مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في ذلك الوقت.. منهم مثلاً الدكتور عبدالملك عودة والذي كان أصله عميد اقتصاد وعلوم سياسية جامعة القاهرة.. والدكتور أسامة الباز وهو أستاذ قانون وعبدالوهاب المسيرى الذي كان متخصصاً في الأدب والعقل اليهودى.. وسميح صادق وهم مجموعة من سبعة وأيضاً تحسين بشير الذي كان ملحقاً صحفياً في أماكن كثيرة في أوروبا.. ولم أكن أريد أن أتعامل في الوزارة مع بيروقراطية الدولة.

ولم أرغب في التعامل مع الجهاز الحكومى إلا من خلال منطق مؤسسى.. وبالتالى أول اجتماعات قمت بها.. كانت جميعها في الأهرام قاصداً أن يكون عمل الوزارة هو إضافي بالنسبة لى وأن الأصل هو الأهرام.. وعلى الرغم من قبولى هذا المنصب لكننى استبعدته تماماً من سجلى العام باختيارى.. ولم أرد قول إنه وزير سابق فأنا أستغنى عن اللقب.. وتمنيت رغم قبولى أن أعمل شيئاً خاصةً أن الوزارة قد تكون قريبة من اختصاصى ومما أستطيع أن أتحدث فيه.. وعلى أى حال فقد بدأت باجتماعات تنظيمية تحضرها مجلس المستشارين.. وأولى الجلسات كان هناك بالطبع أربعة أو خمسة وزراء وأربع أو خمس مؤسسات كبرى تعمل هناك.. والوزارة كان بها هيئة الاستعلامات وكان بها هيئة التليفزيون وهيئة الانتاج التليفزيونى والراديو.. والمراسلون الأجانب.. وأغرب ما كان موجوداً هو الرقابة على التليفونات الخارجية.. وظهر بعد ذلك أنه من أول حرب الإنجليز كانوا يراقبون الهواتف الخارجية خاصةً المراسلين الأجانب ماذا يقولون وجهاز الرقابة ذهب للملك فاروق ليراقب بها أعداءه.. واتسعت الرقابة مع حرب فلسطين ونُقِلت جميعها إلى وزارة الإرشاد.. وكنت مندهشاً للغاية.. لأن الموضوع زاد..

وفي هذا الوقت ثبت لى أشياء غريبة مثل أجهزة التليفونات التى كانت تُراقب حينما أصبحت وزيراً للإعلام.. اليوم ظهر لى وهو موجود في العالم كله وهى أن الحاجة هى "**أم الاختراع**" لكن بتجربة وزير مصرى فأنا مستعد أن أقول إن الاختراع "**أبو الحاجة**" وإذا وُجِدَ الاختراع فاستعماله بلا حدود.. بمعنى أن سهولة أدوات الرقابة بالأدوات الإلكترونية تغنى باستعمالها.. بمعنى أننا أمام العشرات أو مئات الألوف من المراقبة.

وبعد أن بدأنا سلسلة الاجتماعات كانت لدى ثلاثة أسئلة.. أريد أن أسألها لطاقم الوزارة:

- ما اختصاص الوزارة.. وتوصيف عملها بالتحديد؟
- ما الأجهزة التى ستمارس بها هذه الاختصاصات وكيف؟
- ما وسائلها لتقييم ما تؤديه.. وتعرف ما إذا كانت نجحت أو وصلت أم لا؟
- فيما يتعلق بتوصيف هدف الوزارة وجدت أنه ـ وهى وزارة أنشئت سنة ١٩٥٢.
- وقت الثورة ـ في قرارات إنشائها أشياء غريبة ففي القانون رقم ٧٢ لسنة١٩٥٢ بإنشاء وزارة الإرشاد القومى.

- مادة واحد: تنشأ وزارة الإرشاد القومى ويكون أهدافها توجيه الأفراد وإرشادهم بما يرفع مستواهم المادى والأدبى ويقوى روحهم المعنوية ويحفزهم إلى التعاون والتضحية ومضاعفة الجهد.. في خدمة الوطن وإرشادهم بما يجب لمكافحة الأوبئة والآفات الزراعية والعادات المؤذية.. وبصفة عامة ما يعين على جعلهم مواطنين صالحين.

وهذا كلام لا أستطيع أن أفهمه وفي الحقيقة رأيت في اجتماع مجلس المستشارين الذي قمت به كان هذا الكلام لا يصدق.. وهذا الكلام لا يعنى شيئا.. حتى تقام عليه مؤسسات وتقام عليه إدارات وتنشأ عليه بيروقراطية دولة.. وتكتشف الوزارة أن هناك نحو ٢٠٠ ألف موظف.. بعضهم موجودون في وظائف تاهوا فيها.. فلما أسال رئيس الهندسة الإذاعية ويقول لى إن هناك محطات ومرسلات موجودة على الشواطئ لترسل الإذاعات الموجهة إلى حيث نريد في العالم العربى.. وأنه لا يوجد حصر بالضبط لهذا الكلام.

وكنت في ذلك الوقت لا أريد أن أحكم بانطباعات سابقة.. أو أتصرف بمقتضى معلومات سابقة وغير مدروسة في كل الأحوال.. لكننى أريد أن أعرف أكثر.. وبالتالى

طلبت من الدكتور سيد أبوالنجا.. وهو في ذلك الوقت مسئول عن شركة للخدمات الدراسية والمعلوماتية.. كانت موجودة في نطاق الأهرام في ذلك الوقت.. طلبت منه أن يجلب لى عدداً من الخبراء وطلبت منه أجهزة بالتحديد لدراستها.. وقام بعمل بعض هذه الدراسات أحد المستشارين والذي كان يعمل وقتها في الشركة وهو الدكتور عاطف عبيد[1] الذي كان باحثاً والذي أصبح رئيس وزراء.. وقد رأيته كباحث وكان جيداً وقام بعمل هائل.. وعندما أصبح رئيس وزراء فغيرى يحكم على أدائه.. وحاولنا بكل الوسائل ما هى الصورة التى أمامنا.. وصورة واضحة لمعرفة كيفية التصرف.. وأنه كيف يمكن أن نؤدى خدمة حقيقية.. وكنت متخيلاً أن دورنا يكون على أقل تقدير محاولة التنوير في الشأن العام.. وفي الشأن الجارى بقدر ما هو ممكن في الداخل والخارج.

وتوصلت بعدها ومعى مجلس المستشارين ومعى رؤساء الهيئات إلى كيفية أن نؤدى مهمة اعتقد أنها كاستراتيجية هى مهمة وحيدة وهى التنوير قدر ما يمكن.. وإتاحة أكبر قدر ممكن من المعلومات والآراء والراحة النفسية لمواطن وسط معركة.. ومواطن يخوض مراحل في حياته وبما فيها بناء مجتمع وبناء دولة.. وما يلزمه بالدرجة الأولى أن يكون عالما بما يجرى حوله ومشاركا في الحوار الدائر لتأكيده وتحقيقه.. وعارفا بما يجرى في العالم.. وفاهماً لما يحدث سواء حدوثه كأخبار أو آراء.. ثم أن يضاف إلى هذا جرعة ثقافة عامة مبسطة وتسليه بقدر ما هو ممكن.. لكن عمل الإعلام من الدرجة الأولى التنوير بقدر ما هو ممكن.. وكنت أتصور هذا.. وتصورت

---

(١) هو نفسه عاطف عبيد الذى أصبح هو رئيساً لوزراء مصر فيما بعد.. وهو حالياً عضو بمجلس الشورى المصري.. تولى منصب رئيس الوزراء الفترة من أكتوبر ١٩٩٩ إلى يوليو ٢٠٠٤ وأكدت هيئة الرقابة الإدارية أن عهده تزايدت فيه معدلات الفساد في مصر أثناء توليه رئاسة الوزراء.. وانتشاره بمختلف قطاعات الدولة.. مقدرة حجم الأموال المختلسة في عهده فقط بـ ٥٠٠ مليون جنيه.. وأكثر من ٨٠ ألف حالة فساد.. وحجم أموال غسيل الأموال أكثر من خمسة مليارات جنيه.. مع وجود تجاوزات صارخة في كل قطاعات الدولة.. ووصل حجم الكسب غير المشروع إلى ١٠٠ مليار جنيه.. وهو ما أكدته منظمة الشفافية الدولية التي ذكرت أن قطاع الإسكان والتعمير كان أكثر القطاعات التي انتشرت فيها قضايا الفساد.. وحلت مصر في المرتبة الـ ٧٠ بين الدول الأقل فساداً وذلك في تقرير منظمة الشفافية الدولية التي تعني بمكافحة الفساد في مختلف دول العالم.. وعزا التقرير تزايد معدلات الفساد وإهدار المال العام إلى ضعف النظام الحكومي والقصور السائد في العديد من القوانين والتشريعات.. وبسبب تدهور الدور الرقابي الذي يمارسه مجلس الشعب.. وكذلك الإفلات من العقاب والخلل الإداري.. وتدهور الأداء الإداري للقيادات.. ووجود علاقات مشبوهة.. واستغلال مسئولين وموظفين كبار لنفوذهم للتربح بطريقة غير مشروعة.

أنه لابد أن يتم تنظيم وزارة على هذا النحو.. وفي الحقيقة توصلت.. وأخشى أن هذه الوزارة لا لزوم لها أصلاً.

وتكررت الاجتماعات في الأهرام.. وفيها الوزارة.. وبها أنا.. ولكن جاء لى الأستاذ سيد فرج وهو وكيل وزارة في ذلك الوقت.. وقال لى إن بقائى في الأهرام دون أن أذهب للوزارة ويرانى موظفوها يحدث تأثيراً سلبياً وسيشعر الناس أن الوزارة على الهامش.. فوجدت أن معه حقٌ.. لأنه لا يصلح أن أؤدى عمل الوزير من بيت الصحفي.. فذهبت أول مرة وفي الحقيقة يجب أن أقول إننى لم أجلس على كرسى وزير الإرشاد إطلاقاً واعتبرت أن هذا ليس مكانى وأننى جئت لمهمة مؤقتة.

وتجربة ذهابى أول مرة للمكتب فهمتنى لماذا يتسابق الناس على منصب الوزير.. لأن هناك مراسم وطقوسٌ سلطانية.. حيث قال لى أحد وكلاء الوزارة أن هناك أربع سيارات مخصصة للوزير وهناك موتوسيكل مخصص ولم أكن أفهم لماذا أربع سيارات وقلت لهم إن معى سيارة من الأهرام ولا أريد شيئاً من سيارات الوزارة.. ولكن أول ما دخلت بسيارة الأهرام الوزارة أولا هناك باب خاص للوزير وأسانسير خاص للوزير وحراس ينبهون إلى مجيئى حاجة خطيرة.. وأبواب تفتح وتغلق بشدة.. واحد يجرى وسعاة يجرون في القاعات.. فوجدت أن المكتب كبير والقاعة كبيرة وقررت الجلوس على الأريكة وأنا موجود في الوزارة.. وعملت قاعدة وهى هناك اجتماع يومى للوزارة.. وفي هذا الاجتماع يأتى وكلاء الوزارة ورؤساء المؤسسات مع الوزير ومستشاريه وتناقش كل الموضوعات وتبت في كل القضايا ونحن موجودون.. في حضور جميع الناس.. لأنه بهذه الطريقة من الممكن أن تكون السياسة تتابعاً.. لكن لكل وكيل وزارة يأتى بورقة وأمضى على أوراق إلى آخره.. والمسائل تكون غير مترابطة ـ كلام غير معقول.

أحد وكلاء الوزارة بعد الانتهاء من الاجتماع الأول دخل للمكتب يقول إن هناك مسائل يريد أن يحدثنى فيها شخصية.. فقال لى عن موضوع سيارات الوزير.. فقلت له اننى لا أريد.. وقال لى عن راتب الوزير والبدلات.. فقلت له إننى لن أحصل على الراتب لأننى أحصل على راتبى من الأهرام ولا أستطيع الجمع بين راتبين حتى وإن كان القانون الصادر يقول بالجمع.

وقال لى أن هناك ما يُسمى بالمصاريف السرية.. وهى خزانة موجودة بحمام الوزير يتصرف فيها كما يشاء دون حسابات.. وأنه أثناء الاستعداد لحضورى قام أحد وكلاء

الوزارة بالذهاب لمجلس الشعب.. وحصل على اعتماد إضافي بـ١٥٠ ألف جنيه وُضِعَتْ في الخزانة وهى موجودة بحمام الوزير.. وشكلها بالخارج تشبه الثلاجة.. وسألنى: هل سأنتدب أناسا من الأهرام.. فقلت له: لن أنتدب أحداً.. واكتشفت شيئاً غريباً وهو أن أمضى على تجاوز بـ١٨جنيهاً.. وفي نفس الوقت قالوا لى إن هناك قضية مهمة جداً موجود بها التليفزيون.. وصدر حكم أولى بسبعة أو ثمانية ملايين فرنك سويسرى.. لأن هناك شركة تقدم أفلاماً للتليفزيون لكن العقد كان غريباً.

توصلنا إلى إنشاء هيئة مستقلة للإذاعة والتليفزيون والتى سميت بعد ذلك اتحاد الإذاعة والتليفزيون.. على الرغم من نزع كل الاختصاصات التى قد حصل عليها.. والتى تصورت أن أضعها في القانون الأول لاتحاد الاذاعة والتليفزيون.. فإذا كان هدفي في التنوير فأول شيء أطلبه أن يكون القائم عليه هيئة مستقلة تماماً بعيدة عن سلطة الدولة.. وفكرت في اتحاد الاذاعة والتليفزيون وأن يكون هيئة مستقلة تعتمد على مواردها وتحصل على الضرائب التى تُحَصَلْ من الكهرباء.. وتبيع وتنتج أفلاماً ويكون معها استقلال مالى كاف.. وحاولت أن أطبق نظام (B.B.C).. وأن أجعل واحداً أكبر من وزير مسئولاً عنها.. وبالفعل اخترت الدكتور مصطفي خليل الذي كان بالفعل قد خرج مع الدكتور زكريا محيى الدين نائب رئيس الوزراء لشئون المواصلات.. وكنت أتصور قطاع التليفزيون والقطاعات الهندسية فيه كلها تحتاج إلى تجديد.. وأتصور كما هو في انجلترا أن وزير المواصلات ممثل الحكومة في الـ (B.B.C).

أخذت الدكتور مصطفي خليل وترجيته.. واشترط الاستقلال.. فقلت له أنا ومن بعدى في الوزارة سنكون أعضاء في مجلس الاتحاد ولم نكن رؤساء.. وهناك من قال إن هذا مخالف للمسئولية الوزارية.. لكن (عبد الناصر) أقر تماماً بما أقوم به.

ومسألة وزير للإعلام أن يكون فقط للاشراف وإظهار صورة الرئيس أو الملك أو السلطان وكيف يخرج في الصور وينشر عنه أعتقد أن هذا يقوم به مستشار صحفي في الرئاسة لكن لا يقوم به الوزير.وحينما تمت الموافقة على اتحاد الاذاعة والتليفزيون أرسلت الدكتور مصطفي خليل[1] للندن ليدرس الـ (B.B.C) كهيئة مستقلة بعيدة عن

(١) مصطفى خليل كان رئيس وزراء مصر بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٠ ووزيراً للخارجية بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠ وُلِدَ في الثامن عشر من نوفمبر عام ١٩٢٠ بمحافظة القليوبية.

الحكومة.. وقد تم وضع قانون الاتحاد ووضعه جمال العطيفي الذي كان موجوداً في مجلس المستشارين وبعد ذلك أصبح وزيراً للإعلام.

وكان من أهم القوانين: أنها مستقلة ولا علاقة لها بوزارة الإرشاد القومى أو وزارة الإعلام.

في الناحية الأخرى الاستعلامات.. حيث كانت وزارة الإرشاد القومى بها شيئان بالدرجة الأولى أولها التليفزيون والشيء الآخر الاستعلامات ومجموعة من الهيئات ليس لها آخر من أول وكالة أنباء الشرق الأوسط وحتى الرقابة على الهواتف الخارجية والمصنفات الفنية وإدارة المراسلين الأجانب والصحافة العربية.. ووكالة أنباء الشرق الأوسط.

كل وكالات الأنباء في الدنيا نشأت كملكية وتعاون للجرائد فأنشئت مع بعضها وكالات أنباء مثل اسوشيتد برس واليونايتد برس.. وقد تقدم العالم عن التصورات المركزية للسلطة وعن التصورات المركزية لكسرى وأعوان كسرى.. وكنت أريد الاستقلال للاتحاد وأن تعود مصلحة الاستعلامات كما كانت في الوزارات وكل وزارة يكون لديها ضابط إعلام للاتصال فقط على أن يكون في الرئاسة متحدث رسمى باسمها ووزارة الحربية يكون بها متحدث.. لكن تصور إدارة مركزية.. فمصلحة الاستعلامات لديها ميزانية هائلة تضيع.. فالفيلم الاسلايد كان في الأهرام بـ٢ مليم.. اكتشفت أنه في الاستعلامات بـ ٣٠ قرشاً. فالصرف كان لا يعقل وتصورت أن هذا لا لزوم له ومركزية شديدة في الجمع.. فإذا كانت الوزارة تريد القيام باعلان سيكون هناك مكتب صحفي بها.. لكن تصور إعلان مركزى يعلن عن وزارات الدولة وهو في الواقع يكرر.. لأن الوزارات أرسلت مكاتبها وأنشأت مكاتب بديلة.. وطلبت كل المكاتب في الوزارات أن تكون لديها هى.. والوزارات أنشأت مكاتب بديلة ولكن أصبح هناك كيان يسمى مصلحة الاستعلامات ووجدت الدكتور عصمت عبدالمجيد أمين عام الجامعة العربية بعد ذلك.. ولأن الأسباب متعلقة بالتنظيم السياسى فقد أصبح سفيراً بكندا وجاء بعده محمد حسن الزيات وكان هذا التعيين بعد ترشيح زميلى محمد فائق وكان رجلا على قدر كبير من الاستقامة والنزاهة والكفاءة.. ولكن ببساطة تركيب ما يسمى بالحكومة مسألة تحتاج لإعادة نظر وبشدة وقسوة.. وكان مشروعى الذي ذهبت به لـ(عبد الناصر) وقلت له إن الاستعلامات غير محدد ومضيعة للوقت والنقود.. ومهين أمام العالم الخارجى فكرة وجود وزارة للإرشاد القومى فهى

لإرشاد من وكيف ذلك.. فهل ذلك لاختصاصات؟ فأتصور أنه غير معقول.. أما إذا أصبحت للتنوير وهيئة إعلامية مستقلة وشغلها ضخ أخبار وتعرض كل ما يساعد وتنوير وتبصير متفرج ومستمع ليعرف ما يجرى من حوله في العالم سواء من ناحية الخبر أو الفكر.. هذه قضية لا بد أن تكون بعيدة حتى عن كلمة الإرشاد أو حتى الإعلام.

❖❖❖

obeikandl.com